رابعا: سلوكيات وأخلاق المهنة

ماهي الأخلاقيات؟

تمثل الاخلاقيات مجموعة من المبادئ التي تحكم السلوك وقواعد للتصرفات أو مجموعة من القيم. كما تمثل نظاما يتعلق بالقيم المرتبطة بالتصرفات الإنسانية والتي تحكم صحة أو خطأ تلك التصرفات ومدى جودة أو سوء بواعث ونهاية تلك الأفعال. وتطبق الاخلاقيات عندما يتعين على الفرد اتخاذ قرار بالاختيار بين بدائل مبادئ السلوك.

المبادئ الأخلاقية

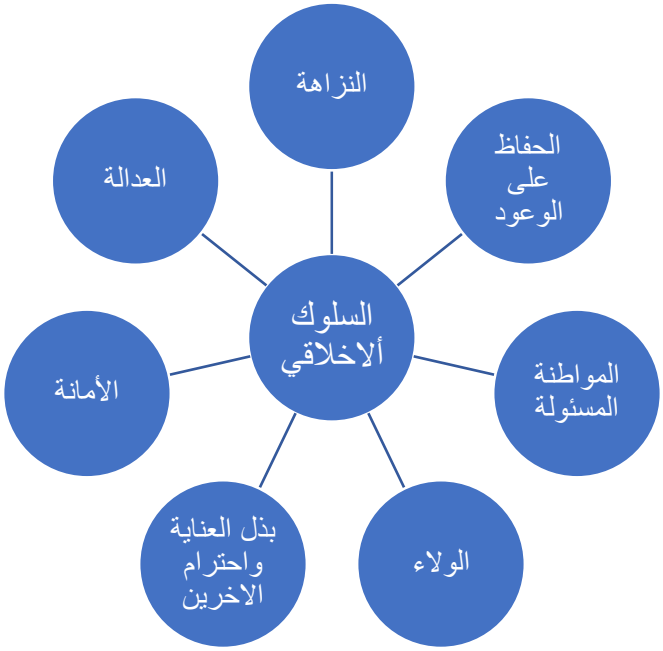

الأخلاقيات في مهنة المحاسبة

توضح قواعد وسلوك آداب المهنة الصادرة من المجلس الدولي لمعايير سلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين أن مسئوليات المراجع أن يعمل على تحقيق مصالح المجتمع مما يعد من السمات المميزة لمهنة المحاسبة والمراجعة. فالمسئولية المهنية للمراجع ليست فقط تحقيق مصالح عميله، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار المصلحة العامة.

هناك خمس مبادئ أساسية للأخلاق التي يجب أن يلتزم بها جميع المحاسبين والمراجعين

النزاهة: يجب أن يكون أمينا وواضحا في علاقات العمل والعلاقات المهنية.

الموضوعية: لا يسمح بالتحيز أو تعارض المصالح أو أي تأثير من الآخرين مما يؤدي إلى مخالفة القواعد المتعارف عليها لإصدار الاحكام المتعلقة بالعمل.

الكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة: يجب الاحتفاظ بالمستوى المطلوب من المعرفة والمهارات المهنية التي تمكن من أداء خدمات على مستوى مهني عالي وفقا للأحداث والتطورات المرتبطة بالممارسة المهنية.

الخصوصية: احترام سرية المعلومات التي حصل عليها المراجع كنتيجة لعلاقات عمل ولا يتم الإفصاح عنها لطرف ثالث دون مبرر ملائم ومحدد (قانوني)أو مهني للإفصاح عنها.

السلوك المهني: يجب الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة وتجنب أي عمل من شأنه إضعاف الثقة بالمهنة.

المراجعة الداخلية ونظام الحوكمة

نشأ الاهتمام الحالي بحوكمة الشركات بعد فضيحة شركة ووترجيت وما اثارته من جدل واسع في الولايات المتحدة عام ١٩٧٠. كما زاد هذا الاهتمام نتيجة الانهيارات المالية في صناعات القروض والمدخرات في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينات والتي تم تسليط الضوء عليها مجددا بعد فضيحة شركتي انرون وبارملات وفشل العديد من المؤسسات المالية الأمريكية. وايضا الكوارث والانهيارات المالية وما أثارته من جدل فيما يتعلق بشفافية أسواق رأس المال، فتوجه انتباه المساهمين لحوكمة الشركات. كما ظهر في أوائل التسعينيات في عدة دول مثل المملكة المتحدة واستراليا وجنوب أفريقيا. ونتيجة العولمة وتوافق أسواق رأس المال فإن هذه القضايا ظهرت بعد ذلك في قارة أوروبا واسيا.

مفهوم الحوكمة:

قد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

- فتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والرقابة على أعمالها.
- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح".

أي أن الحوكمة تعني وجود نظام أو نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء المنشأة، كما تشمل مقومات تدعم المنشأة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية. فالحوكمة هي الأسلوب الرشيد لممارسة سلطات الإدارة.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى ومستوى جودة مجموعتين من المحددات للحوكمة، وهي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية.

- ويقصد **بالمحددات الداخلية** لحوكمة الشركات القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة، فالحوكمة الداخلية للمؤسسات **تعني** التدابير التي تطبقها المؤسسة داخليا لتحديد العلاقات بين الملاك ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وحقوق وأدوار ومسئوليات كل منهم.
- أما **المحددات الخارجية** لحوكمة الشركات **فهي** مجموعه القواعد والقوانين واللوائح والتعليمات المرتبطة بالشركة، والتي تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال وقوانين الشركات وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس وغيرها).

معايير الحوكمة:

أكدت الدراسات الحديثة أن هناك مجموعه من المؤشرات التي يتم بموجبها قياس مدى فعالية الحوكمة، ولذلك حرصت العديد من المؤسسات على دارسة مفهوم حوكمة الشركات وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد ان التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة اختلفت تماماً كاختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت هذا المفهوم، وقد قدر لكل جهة بان تضع مفهوما لهذه المعايير.

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت اليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام (١٩٩٩)، والتي قامت بتعديلها عام (٢٠٠٤).

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
٢. حفظ حقوق جميع المساهمين.
٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
٤. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة.
٥. الإفصاح.
٦. مسؤوليات مجلس الإدارة.

قيم حوكمة الشركات:

تتمثل القيم الأساسية لحوكمة الشركات فيما يلي:

١. الشفافية.
٢. النزاهة.
٣. المسائلة.
٤. العدالة.

أهمية حوكمة الشركات:

إن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد. يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله الفساد من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت. لذلك تعود الحاجة لحوكمة الشركات لعدة اسباب منها على سبيل المثال:

- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية، والتي تستدعي مستوى عالٍ من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها.
- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة، دفع الجمهور العام للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات وذلك لحماية المصالح.
- التوجه إلى الخصخصة، والذي استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص.

- الحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية لمصالح أفراد المجتمع، خصوصاً في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة.
- انفصال الملكية عن الإدارة، وازدياد اعداد حملة الأسهم، الأمر الذي يضعف من قدراتهم على تبني قواعد مشتركة لتنظيم عمل الشركة ومراقبة أدائها.
- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي.
- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات:

في عام ٢٠٠٣ ذكر معهد المراجعين الداخليين أن عملية الحوكمة تتضمن مجموعة الإجراءات والأنشطة التي يتم تطبيقها عن طريق ممثلي الأطراف ذات الاهتمام بالمنشأة لمعرفة كيف تدير الإدارة عملية الرقابة والخطر. فالحوكمة الفعالة تساعد على ضمان دقة التقارير المالية التي تقدمها الإدارة (مثل التقرير عن نظام الرقابة الداخلية والتقارير المالية) وتساعد أيضا على ضمان فعالية الرقابة الداخلية.

حدد المعهد أربعة أركان أساسية لعملية حوكمة الشركات هي **المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجنة المراجعة، والإدارة**. وذكر المعهد أيضا أن الأطراف ذات المصالح بالمنشأة تشمل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والعاملين والمقرضين وآخرين. والممثلين الأساسيين للأطراف أصحاب المصالح بالمنشأة هم الأركان الأربعة الأساسية لعملية الحوكمة (المراجع الداخلي، والمراجع الخارجي، ولجنة المراجعة، والإدارة). حيث تلعب لجنة المراجعة دورا كبير وفعالا، فيعتبر وجود لجنة مراجعة مستقلة أحد أفضل الممارسات المرجعية.

وهناك بعض الدراسات أضافت "الجهات المسئولة عن تنظيم المهنة (المنظمات المهنية) والجهات التنفيذية" ضمن أركان الحوكمة.

حوكمــة الشــركات فــي المملكة العربية السعودية:

زاد اهتمام المملكة العربية السعودية تزامنا مع الاهتمام العالمي بالمراجعة الداخلية، والذي نتج عن الأحداث الاقتصادية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، فقد اهتمت المنظمات المهنية السعودية في الفترة الأخيرة بالمراجعة الداخلية كأحد الركائز الأساسية لعملية الحوكمة. ونلخص التدرج بالاهتمام المبذول في النقاط التالية:

- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني في المملكة، وذلك في جمادي الآخرة ١٤٢٥هـ، ليشكل الأساس المرجعي لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية في المملكة.
- صدور قرار مجلس الوزراء في ١٤٢٥/٨/٢٠ هـ بتأسيس وحدات للمراقبة الداخلية في الوحدات الحكومية للقيام بمهام المراجعة الداخلية. وكان هذا القرار بداية لتبني العديد من الشركات والهيئات لتأسيس إدارات للمراجعة الداخلية بها.

- قيام هيئة السوق المالية السعودية بإصدار لائحة لحوكمة الشركات السعودية بموجب قرار في ١٤٢٧/١٠/٢١ هـ والتي اعتُبرت ملزمة للشركات من تاريخ نشرها.
- قيام الشركات المساهمة العامة العاملة بالمملكة بتأسيس إدارات للمراجعة الداخلية تعمل حاليا في إطار المعايير الدولية.
- صدور اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية والمؤسسات العامة، والتي تلزم الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بضرورة إنشاء وحدات للمراجعة الداخلية بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر برقم (١٢٩) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦ هـ. تجاوب المنظمات المهنية في المملكة (ممثلة في الهيئة السعودية للمحاسبية القانونيين والجمعية السعودية للمراجعة) لتنشيط الفكرة وتوصيلها إلى ذوي الاهتمام من الممارسين والمهنيين عن طريق عقد اللقاءات والندوات العلمية والدورات.
- صدور قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٢/٠٣/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م بالموافقة على تنظيم **الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.**